الجمهورية التونسية
وزارة العـدل
الوزير

الحمد لله وحده

16 سبتمبر 2020

2173/1/2020/د

مذكـــــــــــــرة

إلـــى السّيدات و السادة:

- الرّئيـــس الأوّل لمحكمـــة التّعـــقـــيب ووكيل الدّولة العام لديها
- وكيل الدّولة العام مدير المصالح العدليّة
- الـــمتفقّـــد الـــــــعـــام
- رئيس المحكمة العقّاريّة
- الرّؤساء الأوّل لمحاكـــم الاستئناف والوكلاء العامّين لديها
- المديرين العامّين بالإدارة المركزيّة
- رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلاء الجمهوريّة لديها
- رؤساء وقضاة محاكم النّواحي
- المديرون الجهويّـــون لوزارة الـــعـــدل

الموضـــوع: حول إجراءات وتدابير الوقاية من انتشار فيروس "كورونا".

المرجـــع: مذكّرتي عدد ص/1/0852 س مؤرّخة في 11 مارس 2020.

وبعد،

في إطار الحرص على حماية الإطار العامل بالمحاكم وكافّة المتدخّلين في الشّأن القضائي وضمانا لإستمراريّة المرفق العام واسهاما من الوزارة في المجهود القضائي للتّوقّي من الإصابة بفيروس "كورونا"، وفي الحدّ من حالات العدوى، فقد اقتضى الأمر اتّخاذ الإجراءات والتّدابير التّالية :

- فرض ارتداء الكمّامة على جميع روّاد المحاكم.
- احترام مسافة التباعد الجسدي.
- التّقليص في عدد المداخل المفتوحة بالمحاكم وحصرها في مداخل خاضعة للمراقبة.
- الإقتصار على قبول المعنيّين شخصيّا بخدمة أو لحضور جلسة وتعليق إعلامات للعموم بذلك في أماكن ظاهرة للعيان.
- الحرص على تفادي الإكتظاظ بقاعات الجلسات قدر الإمكان وفي نطاق إحترام الإختصاص المسند للسّادة القضاة في الغرض.

- تخصيص مكتب أو شبّاك استقبال موحّد بعيدا قدر الإمكان عن المكاتب والمصالح والمرافق الجماعيّة لتسلّم وتسليم المطالب والعرائض والأوامر والأذون وغيرها من وإلى المتقاضين وباقي روّاد المحاكم والإدارات المعنيّة.
- التّحرّي بكلّ الوسائل المتاحة في مداخل المحاكم والمصالح والإدارات المعنيّة في حالات الإشتباه بالإصابة بالمرض من خلال الأعراض الظّاهرة على غرار إعتلال الحالة العامة أو السّعال والحيلولة دون إختلاط هذه الحالات بالآخرين والإتّصال بالهياكل الصحيّة المعنيّة للتّعهّد بها.
- العمل على توفير المستلزمات الوقائيّة بمختلف المحاكم كتوفير مواد التّنظيف والتّطهير والتّعقيم اللاّزمة للمحافظة على نظافة الفضاءات العامة والمحيط والتّنسيق في ذلك مع الهياكل الصحيّة المركزيّة والجهويّة.

ونعوّل على ما عهدناه فيكم من حزم على إنفاذ مقتضيات هذه المذكّرة الّتي تتضمّن إجراءات قابلة للتّحيين على حسب تطوّر الوضعيّة العامّة وذلك **باعتماد مقاربة تشاركيّة تأخذ بعين الإعتبار ملاحظات كافّة الأطراف المتدخّلة في الشّأن القضائي**. والسّلام.

16 سبتمبر 2020

وزير العدل

محمد بوستّة